لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان (سوريا)

من يزرع الكراهية يحصد المجازر الجماعية

تقرير أولي عن الإبادة الجماعية في الساحل السوري

Humanitarian Follow-up and Human Rights Committee (Syria)

Who sows hatred, reaps mass murder

Preliminary report on genocide on the Syrian coast

23-03-2025

ملخص تنفيذي:

إثر إعلان التعبئة العامة لقوات الجيش والأمن بدعوى ملاحقة (فلول النظام) التي أصدرها رئيس المؤقتة، والنداءات التي خرجت من العديد من المساجد (للجهاد) وتداعي العديد من الفصائل المسلحة التابعة وغير التابعة للإدارة العسكرية الجديدة واستجابتها العشوائية للنداء توجهت إلى مختلف مناطق الساحل السوري وداهمت العديد من القرى والأحياء السكنية، ذات الأغلبية العلوية، حيث ارتكبت في الأيام الثلاثة الأولى 25 مجزرة جرى توثيقها. لقد جرى توثيق 811 فيديو والتحقق من أسماء 2246 ضحية، معظمهم من الشباب، مع نسبة من كبار السن والأطفال والنساء على أساس انتمائهم للطائفة العلوية. جرى توثيق 42 ضحية من طوائف أخرى نتيجةً لتعاطفهم ومحاولاتهم إخفاء المدنيين

تقف المنطقة على شفا كارثة إنسانية غير مسبوقة بسبب الفقر (الذي تجاوز97% من عدد السكان)، الاعتقالات غير القانونية والاختفاء القسري (أكثر من 10,000 حالة موثقة)، تسريح موظفي الدولة من مختلف القطاعات (العسكرية والمدنية)، تسريح 2014 شخصًا من قطاعي الصحة والتعليم.

التعدي على الأملاك الخاصة، تزايد انتشار خطاب الكراهية والتحريض الطائفي ، وتصاعد في حالة الخوف والرعب في عموم منطقة الساحل السوري المنكوب.

مدخل

جاء في تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان، صدر قبل عشر سنوات: ***"إن استغلال المظلومية التاريخية بشتى أشكالها لدى الطوائف، وتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي، جعل هذه الميليشيات تتصرف وكأنها آليات وحشية لا إنسانية، لا يوجد لديها أي رادع وطني أو ديني أو أخلاقي، بل تتلذذ بتقطيع ضحاياها حتى لو كانوا أطفالا، بل تفتخر بذلك عبر نشر صور وفيديوهات لا تمت إلى الإنسانية بصلة"*** [1].

اليوم، وفي نشوة "النصر" العسكري الذي حققته هذه الميليشيات، نرى كيف تتحول هذه "الآليات الوحشية"، من الإنتاج الحِرفي للكراهية على صعيد مناطق سيطرتها في شمال غربي سوريا، إلى الإنتاج الواسع له على عموم الأراضي السورية. ونتابع أيضا، الصمت أو التواطؤ العربي والدولي على "النية المعلنة" من مسؤولين كبار في حكومة تسيير الأعمال الجديدة في دمشق، ومن شرعيي هيئة تحرير الشام، وبعض المساجد التي تسيطر عليها، لتنظيف sectarian cleansing بلاد الشام من الطائفة العلوية والفرق الضالة.

لم يتخلص الشعب السوري من خمسين عاما من الدكتاتورية العسكرية الأمنية بفرار رئيسها، ولا يزال التمتّع بحقوق الإنسان أمراً يتعرّض لتقويض خطير، صحيح أن مسؤولية السلطات الجديدة في تدهور الأوضاع الإنسانية لم تكن تتعد إمارة إدلب قبل الثامن من ديسمبر 2024، وأن ظاهرة انعدام الأمن والأمان سبقت سقوط النظام السابق، وأن وجود أكثر من 80 بالمئة من السوريين تحت سقف الفقر المدقع كان القاسم المشترك الأعلى للسوريين والسوريات في عموم الأراضي السورية. كان هذا الوضع المعاشي المأساوي المشترك بين أطياف ومناطق البلاد، هو الذي يفترض أن يشكل نقطة انطلاق مشتركة لكل الأطياف والقوى من أجل إعادة البناء وعودة المهجرين والعمل الجماعي من أجل بلد حر ومواطنة متساوية وعدالة انتقالية شاملة وسلم اجتماعي دائم.

إلا أن المُصاب الرئيس، كان في سيطرة أكثر الميليشيات تطرفا وحقدا وطائفية على مركز القرار. فهيئة تحرير الشام تحمل التاريخ الأكثر دموية بين مختلف الفصائل، وقد نجحت في السيطرة على إدلب بالقوة العسكرية والأمنية، وأقامت فيها منظومة سيطرة كاملة على سلوك الأشخاص وطريقة عيشهم في أدق التفاصيل، وطبقت العقوبات الجسدية والتعذيب على نطاق واسع، وكانت سببا في لجوء ونزوح أكثر من نصف سكان محافظة إدلب، واستبدلت هؤلاء بفصائل غير سورية تعمل تحت سلطتها وأمرتها[2]

---

[1] "محرقة المجتمع، أبرز المجازر التي تحمل أنماط انتهاكات طائفية طائفية أو عرقية في سوريا"، 13 حزيران/يونيو 2015. وفي توصيات هذا التقرير لمجلس الأمن: "مساعدة المجتمع السوري على التخلص من التنظيمات المتشددة، ومن جميع الفصائل التي تمارس انتهاكات بحقه".

[2] إضافة لثلث هيئة تحرير الشام من مكون غير سوري نجد: – حركة المهاجرين السنة في إيران (إيران) – لواء القوقاز (روسيا) – لواء الأوزبك (أوزبكستان) – الحزب الإسلامي التركستاني (الصين) – كتيبة المغاربة (المغرب) – الجماعة الطاجيكية (طاجيكستان) – الجماعة الألبانية (ألبانيا)–

الجريمة الأصلية

ما من شك أن الجنين المشوه المسمى "جبهة النصرة" قد حمل في بنيته وأيديولوجيته وممارساته عقدة الكراهية الأصلية هذه: كل الكتاتيب الجهادية تعلم الأطفال كتاب أبو مصعب السوري: **"أهل السنة في الشام في مواجهة النصيرية والصليبية واليهود"**. وتعيد الكتاتيب فصولا من كتاب عمر عبد الحكيم: **"أن وضع كلمة ديمقراطي إلى جانب مسلم كمن يضع "كلمة حلال على زجاجة الخمر"** وصولا للقول: **"نجهر بالقول، الديمقراطية كفر وشرك بالله...[3].... معتقدوها كفرة ملحدون أو مرتدون زنادقة"**. ومنذ وصوله الشمال السوري، صار أبو عبد الله المهاجر (المصري عبد الرحمن العلي) مشرفا على تثقيف المجاهدين. ونقرأ في كتابه "مسائل في فقه الجهاد" ما لا نجد في كتاب "كفاحي" لهتلر: **"اتفق علماء الإسلام قاطبة على جواز إتلاف الدواب وقتلها حال القتال"[4]، و"مشروعية قطع وحزّ رؤوس الكفرة الفجرة الحربيين أحياءً كانوا أو أمواتا"[5]**، مذكرا بمناسبة وبدون مناسبة بفتوى ابن تيمية في الطوائف المرتدة**: *"هؤلاء يجب قتلهم حتما[6]*، كذلك جواز التحريق والتغريق[7]، *"يا معشر قريش، والذي نفس محمد بيده: ما أرسلت لكم إلا بالذبح"[8]*...** وصولا إلى خلاصة حماسته التدميرية بالقول: **"وبهذا، تقرر معنا مشروعية أعمال التخريب في أراضي وأملاك ومنشآت العدو بصورة مطلقة، لكل ما تستطيع أن تصل إليه أيدي المجاهدين المباركة لتكبت وتقهر، وتغيظ أعداء الله أين كانوا، وتدع الحسرة تأكل قلوبهم وهم يرون الدمار والخراب يأكل أراضيهم، وأملاكهم، ومنشآتهم، وغير ذلك من مظاهر دنياهم التي أنعم الله بها عليهم"** (ص 234). مضيفا على كل هذا: "***"يتقرر معنا بجلاء: مشروعية رمي الكفار المحاربين وقتلهم، وقتالهم بكل وسيلة تحقق المقصود من إعلاء كلمة الله، والقضاء على فتنة الكفر والفساد في البلاد، ومن فوق رؤوس العباد، وإن كانت تلك الوسيلة هي ما يعرف اليوم بـ "أسلحة الدمار الشامل" من الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية ونحوها[9]***.

لواء الغرباء (جنسيات مختلفة) – جماعة البلوش (باكستان) – جماعة عتبة بن فرقد الأذربيجاني (أذربيجان) – كتيبة أبو يعقوب التركي (تركيا) – كتيبة الإيجور

[3] عمر عبد الحكيم (أبو مصعب السوري)، فصل من كتاب دعوة المقاومة الإسلامية العالمية، في الأصل: ص 1035.

[4] أبو عبد الله المهاجر، مسائل في فقه الجهاد، ص 236.

[5] نفس المصدر، ص 277.

[6] نفس المصدر، ص 267.

[7] نفس المصدر، ص 172.

[8] نفس المصدر، ص 277.

[9] نفس المصدر، ص 183-184.

هذا المعلم التكفيري لم يكن في صفوف داعش، وإنما كان يعلم التاءات الثلاث (التحريم، التكفير والتفجير) في معسكرات الشمال الغربي لسوريا وفي أحضان جبهة النصرة ثم جبهة تحرير الشام[10].

حتى التنظيمات السلفية الجهادية السورية باتت تشكي وتعاني من الفوضى والقتل العشوائي والشحن المذهبي الذي لم ينج منه أحد. فدعا قائد أحرار الشام **خالد عبود** إلى وضع عهد وعقد بين الفصائل الجهادية يخفف من غلوائها ويوقف نزيف المزاودات بعد طوفان المقاتلين الأجانب في الأراضي السورية، وتصرفاتهم الخارجة عن المنطق والعقل. إثر جرائم تكررت، وأحداث مرعبة جرت، ومعارك بينية أودت بحياة آلاف مؤلفة من المقاتلين، وأضعافهم من المدنيين، طلب قائد حركة أحرار الشام في 15 أيار/مايو من عام 2014 كل الفصائل المسلحة بالتوقيع على **"ميثاق شرف ثوري"**[11] يدعو لنواظم وقواعد إسلامية وأخلاقية توقف ما صار عارا وشينا على الجميع. وقد استجابت الجبهة الإسلامية والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام وجيش المجاهدين وفيلق الشام وألوية الفرقان على هذا الميثاق الذي جاء فيه:

- الحفاظ على وحدة التراب السوري، ومنع أي مشروع تقسيمي بكل الوسائل المتاحة هو ثابت ثوري غير قابل للتفاوض.
- قوانا الثورية تعتمد في عملها العسكري على العنصر السوري، وتؤمن بضرورة أن يكون القرار السياسي والعسكري في الثورة سوريا خالصا رافضة أي تبعية للخارج.
- يهدف الشعب السوري إلى إقامة **دولة العدل والقانون والحريات** بمعزل عن الضغوط والإملاءات.
- الثورة السورية هي ثورة أخلاق وقيم تهدف إلى تحقيق الحرية والعدل والأمن للمجتمع السوري بنسيجه الاجتماعي المتنوع بكافة أطيافه العرقية والطائفية.
- تلتزم الثورة السورية باحترام حقوق الإنسان التي يحث عليها ديننا الحنيف.

كان الرد على هذا الاقتراح من جبهة النصرة بائسا ودنيئا، ولنستعرض بعضا من هذيانه:

---

[10] أكدت قناة "حلب اليوم" أن مقتل أبو عبد الله المجاهد جاء عقب استهداف سيارته في ريف حلب الغربي على الطريق الواصل بين سرمدا وباب الهوى قرب مفرق قرية باتبو في ريف حلب، في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، في استهداف طيران التحالف الدولي سيارته باعتباره أحد شرعيي جبهة فتح الشام (النصرة سابقا).

[11] في كتاب "جبهة النصرة" النص الكامل لميثاق الشرف الثوري ورد جبهة النصرة كاملا عليه ص 185 إلى ص 194.

"نحن في جبهة النصرة نرفض كل الرفض وبكل صراحة ووضوح هضم أو إخفاء دور الإخوة المهاجرين في هذا الجهاد المبارك، فقد قاموا بدور عظيم وكبير نصرةً لأهل الشام ... **فنحن يجمعنا بأهل الإسلام أخوة الدين التي تسمو على كل رابطة ترابية أو وطنية، ونصرتنا للمسلمين تكون قائمة على الدين والولاء له، لا على الوطن والتراب والولاء له**... ليعلم الجميع أن الدولة الإسلامية المنشودة التي نريدها **هي الدولة التي تقوم على أساس الدين والإيمان والشريعة قبل كل شيء وعلى ذلك يكون الولاء والبراء، فلا يستوي عندنا مسلم بكافر وإن ما يؤذي إخواننا المهاجرين يؤذينا وما يصيبهم يصيبنا، ومن يهمزهم فقد همزنا، فيا أيها المهاجرون هذه أرض الشام فسيحوا فيها، وأبواب الشام ستبقى مفتوحة على مصراعيها لكل من أراد نصرتها والخير لها ولأهلها".**

وجاء في الرد أيضا : "نص البيان على أن الفصائل الموقعة على هذا البيان تريد أن تقدِّم رموز النظام ومجرميه إلى المحاكمة العادلة بعيدًا عن الثأر والانتقام، **وهذا مخالف لما قررته الشريعة أن أصحاب الردة المغلظة ليس لهم في الإسلام إلا السيف، وطواغيت النظام ورموزه وركائزه من أصحاب الردة المغلظة الذين أمر الشرع بقتلهم عند القدرة عليهم: "اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلقين بأستار الكعبة"! "هناك ثأر شرعي وانتقام شرعي قررته الشريعة الغراء. وإن عدم الانتقام لأهل الشام لهو الخذلان بعينه".**

في كل المعارك الإيديولوجية وجرائم القتال البينية، لم نقرأ لجبهة النصرة وهيئة تحرير الشام مراجعة واحدة أو حديث في مجرد أخطاء.

لقد قامت جبهة النصرة على خطاب الكراهية الأصلي هذا، وبوصولها لدمشق ورغم كل المساحيق التجميلية، لم يكن من السهل، وقف المسلكيات الحاقدة والجرائم الجسيمة التي تكبّل تاريخها القصير، هذه المسلكيات التي ربت عليها كوادرها وملثميها وأشبالها! وليس الحديث الناعم للوفود العربية والأوربية الزاحفة من المهاجر السورية، ما يعطي الطمأنينة للناس ولا تطمينات وزير خارجية حكومة تسيير الأعمال[12]، فملثمي الحواجز من أجانب وسوريين سيواصلون طرح السؤال العنصري الطائفي الحاقد نفسه:

-أنت سني أم علوي؟ ..

ولن يكون بالإمكان إيقاف هذه الممارسات التي تترجم في الاعتقالات التعسفية واحتلال البيوت وطرد الناس من عملهم ومصادرة خيراتهم باعتبار كل العلويين من فلول النظام البائد وكل الشيعة عملاء لإيران

[12] كشف وزير الخارجية الشيباني في الاتحاد الأوربي عن خطابه الطائفي الحاقد، عندما اعتبر الطائفة العلوية مسؤولة عن قتل مليون سوري. علما بأن المنظمات الحقوقية تعطي ربع هذا العدد للضحايا المدنيين منذ 2011 وقسم غير قليل منهم كان ضحية المجموعات الإرهابية ناهيكم عن الضحايا في صفوف الأقليات؟ بما في ذلك 270 ضحية مجزرة طالت السنة شارك بها وصنف إرهابيا إثرها.

وكل المسيحيين خدما عند الغرب الصليبي وكل الدروز عملاء لإسرائيل وأخيرا بعد الهجوم على بلدة الصمنين: كل الحوارنة فلول إلخ .

لم تخف "هيئة تحرير الشام" خطاب الكراهية في مناهجها التعليمية والمساجد الواقعة تحت سيطرتها واستمرارها على النهج نفسه بعد تسلم السلطة في دمشق، وقد تصاعدت وتيرة الاعتداءات الطائفية والعنف الخطابي والعملي عبر التسريحات الجماعية على أساس طائفي، **وبدا واضحا أن الحق في الحياة والعمل والأمن** يتعرض يوميا لانتهاكات جراء الهجمات التي تشنّها السلطة الجديدة والميليشيات التابعة لها، وكذلك أعمال القتل أخذاً بالثأر وأعمال الانتقام التي ترتكبها تلك السلطة والميليشيات التابعة لها ضد مجموعة سورية محدّدة طائفياً، بحجة واهية، هي انتماء رأس النظام السابق بيولوجياً إلى تلك المجموعة البشرية، وقد جرى استهداف النساء والأطفال والقطاعات الخدمية والصحية والتعليمية والعلمية. وكانت الحجج والتبريرات التي تقدمها سلطة الأمر الواقع: حوادث فردية، ممارسة الحق الخاص من مواطن تعرض للأذى في زمن النظام البائد، تصرفات رد فعلية...

أصبحت أعمال القتل الطائفي وترويع السكان والتهديد وهدر كرامة الإنسان لتلك الطائفة، أو أي طرف معارض لممارسات تلك السلطة، السمة الأبرز في انتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصاً المجازر المتنقّلة في منطقة الساحل السوري، التي يعيش فيها نسبة عالية من العلويين؛

إن استمرار العمليات العسكرية إلى تلك اللحظة من السلطة الجديدة والميليشيات التابعة لها، خصوصاً في الساحل السوري وبعض مناطق حمص، أدّى إلى الاحتقان الطائفي ونشر العنصرية والكراهية والتحريض الطائفي عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

منذ استلام السلطة الجديدة مقاليد الحكم، استخدمت تلك السلطة أساليب المراوغة والكذب في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين، إذ تعهّدت لكافة عناصر الجيش والقوى الأمنية بعد حلّها، بعدم المساس بهم بعد تسليمهم لأسلحتهم، إلّا من قام بارتكاب جرائم بحق السوريين، لكن تلك الوعود تبخّرت بعد أسبوع من استلامها السلطة.

الاعتقال التعسفي

احتجزت السلطة الجديدة، والممثّلة بهيئة تحرير الشام، عدداً غير معروف من الأشخاص من مؤسستي الجيش والأمن، إضافة إلى أشخاص كثر تمّ اتهامهم بالتعامل مع السلطة السابقة؛ ففي الأسبوع الأول من استلامها الحكم، وحسب ما دُوّن لدينا باعتقالها لـِ 354 شخصاً، ادّعت تلك السلطة أن هؤلاء سوف يخضعون للعدالة الانتقالية بسبب ارتكابهم انتهاكات واسعة بحق المواطنين السوريين. لكن، بعد تقديم التعهدات

والوعود لكافة عناصر الجيش والأمن، والطلب إليهم تسليم أسلحتهم وتسوية أوضاعهم المدنية، قامت تلك السلطة باعتقال عدد غير معروف، لكن، **تمّ توثيق اعتقال 8276 شخصاً** من عناصر الجيش والقوى الأمنية والعاملين المدنيين لدى هاتيْن المؤسستين، أغلب تلك الاعتقالات تمّ على أساس طائفي، من دون أن تسمح لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي، في انتهاك للمعايير الدولية؛ كما تمّ إخفاء هؤلاء في السجون، ومُنِعَت كل المنظمات الحقوقية من الوصول إليهم، وهم لا يزالون خارج إطار الحماية القانونية، ولا تخضع معاملتهم ولا أوضاعهم لمراقبة أي هيئة مستقلّة، وطنية كانت أو دولية، وتسمح سرّية اعتقالهم بإخفاء أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان يتعرّضون لها، بما فيها التعذيب والقتل أو سوء المعاملة، كما ترفض السلطة الجديدة استقبال أي بعثة دولية مستقلّة لمعرفة مصير هؤلاء المعتقلين[13].

إثرَ سقوط النظام، التجأ عدد من أفراد الجيش والأمن من حرس الحدود والقوات العاملة النظامية إلى كلّ من جمهورية العراق والدولة اللبنانية؛ وبعد التعهد الذي أطلقته السلطة الجديدة بالحفاظ على حياتهم وتسوية أوضاعهم، عاد القسم الأكبر منهم إلى سورية، لكنّ تلك التعهدات تبخّرت بعد عودتهم مباشرة، فقامت السلطة الجديدة باعتقال أغلب من عاد منهم، **والموثّق لدينا هو 3024 شخصاً، ولا يُعرَف مصيرهم حتى كتابة هذا التقرير**؛ وهنا نطالب الحكومتين العراقية واللبنانية بكشف كافة ملابسات تسليم هؤلاء، والتعهدات التي قُدّمت لتلك الدولتين، بالرغم من أن الدولتين هما دولتا لجوء.

الاختفاء القسري

تواردت الأنباء عن عدد لا يُستهان به من الاعتقالات التعسفية، وخاصة من محافظتي حمص وحماة، لكنّ العدد الأكبر كان من مدينة حمص، وليس لدينا توثيق لهذه الحالات، لكنّ هناك أنباء مؤكّدة عن اختفاء أكثر من 600 شخص من مدينة حمص وحدها. وبسبب خوف الأهالي، لم يتمّ الإفصاح عن تلك الأسماء، ولا يمكن معرفة عدد المختفين قسرياً من دون قبول السلطة الجديدة لاستقبال لجنة تقصّي حقائق مستقلة توضّح هذا الأمر.

القتل العمد خارج الأطر القانونية والقضاء

انتشرت عدة فيديوهات توثّق انتشار القتل المباشر وبطريقة مهينة للكرامة الإنسانية، بحق عدد من الأشخاص، وذلك بعد استلام السلطة الجديدة زمام الأمور، وادّعت السلطة الجديدة أنها ناتجة عن أعمال فردية وانتقامية، وأنها سوف تحاسب من ارتكب تلك الأفعال المشينة؛ وقد قمنا بتوثيق 227 حالة في عدد من المدن السورية.

[13] قامت "لجنة المتابعة الإنسان وحقوق الإنسان" بتقديم قائمة كاملة بالأسماء إلى لجنة التحقيق المستقلة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان والسيد غير بيدرسون شخصيا.

الإبادة الجماعية

وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالإبادة الجماعية **تعني أيّاً من الأفعال الخمسة المُرتكَبة بقصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية أو اثنية أو دينية، سواء من خلال قتل أعضاء من هذه الجماعة، أو إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بهم، أو إخضاع الجماعة، عمداً، إلى ظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كلّياً أو جزئياً، أو فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، أو نقل أطفالٍ من الجماعة، عنوةً، إلى جماعة أخرى**. في حالة منطقة الساحل السوري (الطائفة العلوية)، تمّ توثيق الأفعال الخمسة الآنفة الذكر، وتقديمها على أنها أدلّة على ارتكاب إبادة جماعية بحقّ تلك الجماعة. ولا تزال مساعي التوثيق هذه مستمرّة حتى لحظة كتابة التقرير.

شكّلت الإبادة الجماعية، بحقّ مجموعة سكانية بوصفها تنتمي إلى الطائفة العلوية، التي ارتكبتها السلطة الجديدة، ممثَّلة بهيئة تحرير الشام والميليشيات التابعة لها، صدمة للمجتمع السوري والعالم من بشاعتها وطريقة تنفيذها، وقد تمّ توثيقها بعدد كبير من الفيديوهات عبر الفضاء الإلكتروني، فتمّ توثيق 811 فيديو لعمليات القتل وإحراق البيوت والتهجير والنهب لكل ممتلكات تلك القرى التي ارتكبت فيها تلك الإبادة، كما وُثِّقَت أسماء تلك القرى وعدد الضحايا المدنيين فيها، تمّ توثيق 2246 ضحية جلّها من الشباب، ونسبة منها من كبار السنّ والأطفال والنساء[14]. كما تعرّضت بعض الأسر من الطوائف الأخرى إلى القتل بسبب تعاطفهم مع الضحايا أو محاولة إخفائهم عن وجه هؤلاء المجرمين، فتمّ توثيق 42 ضحية منهم.

إضافة إلى لجوء أكثر من عشرين ألف مواطن إلى عكار في لبنان وقاعدة حميميم وأماكن أكثر أمنا في الجوار. لقد أسفر العدوان العسكري على الساحل عن مقتل المدنيين وإلحاق أضرار بالبنيات التحتية الحيويّة، وجعل الملايين عاجزين عن الحصول على ضروريات العيش. ناهيكم عن حالة التوتر الطائفي والرعب السائدة اليوم إضافة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، **وتحوّل تلك المنطقة إلى منطقة منكوبة.** وتلك الأفعال ترتقي إلى جريمة الإبادة الجماعية .

هناك تأكيداً من الأهالي الناجين أن العدد أكبر بكثير وأن العديد من الجثث قد تم القائها في البحر أو في حفر جماعية أو حرقها، وما لم تصل بعثة تحقيق أممية مستقلّة، فلا يمكننا معرفة كامل تفاصيل تلك الإبادة وعدد ضحاياها.

التهجير والاستيلاء على الممتلكات الخاصة وفصل عدد كبير من موظفي الدولة

[14] تعتبر هذه القائمة غير حصرية ومؤقتة، وما زلنا بصدد التدقيق في قائمة من أكثر من ألفي شخص غير معروفي المصير حتى اللحظة.

لم تكن سورية في وضع اقتصادي جيد قبل سقوط النظام بسبب الفساد المستشري في أجهزة الدولة، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية، إذ وصلت معدلات الفقر حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 إلى 93% من الشعب السوري، إلّا أنه بعد سقوط النظام واستلام السلطة الجديدة لزمام الحكم، ازداد الأمر سوءاً، فزادت معدلات الفقر إلى 97 % من الشعب السوري، وذلك بسبب عمليات الطرد لقسم كبير من كافة مؤسسات الدولة وقطع رواتبهم، وقد شملت كافة المنتمين إلى مؤسسات الجيش والأمن وباقي القطاعات المرتبطة بها، إضافة إلى التسريح التعسّفي لقسم كبير من العاملين في باقي المؤسسات وأهمها القطاعيْن الصحي والتعليمي، إذ تمّ توثيق أكثر من 2014 شخصاً من القطاع الصحي فقط، في محافظة اللاذقية، وهذا ما أدّى إلى وقف الخدمات الطبية في أغلب مشافي الدولة والمراكز الصحية الأخرى.

كما قامت السلطة الجديدة بطرد عدد كبير من العاملين في الدولة من بيوتهم والاستيلاء عليها بالرغم من أن أغلب تلك البيوت هي أملاك خاصة.

إن الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتكبتها السلطة الجديدة تشكّل الخطر الأكبر على المجتمع السوري، **وتهدّد السلم الأهلي بسبب انتشار البطالة والفقر والجريمة المنظّمة وتفكّك المجتمع.**

المسؤولية الجنائية لمن شارك في الإبادة الجماعية

كان رد حكومة تسيير الأعمال والرئيس المؤقت على وقوع هذه الجرائم بأعذار أقبح من الذنب، ففي بادئ الأمر تمترس رد المسؤولين حول "مؤامرة مدبرة من الخارج لزعزعة الأمن والنظام"، ورغم أن كل الأصوات التي سمعناها في الساحل ومن القوى المدنية والحقوقية أدانت العمل الجبان والمجرم لمجموعة صغيرة منبوذة من كل الفئات في الساحل السوري بالتعرض لعدد من قوات الأمن العام، حيث صدرت الأوامر من الرئيس المؤقت نفسه بالتعبئة العامة والتوجه إلى منطقة الساحل "لإخماد المؤامرة" على حد قوله. وقد حصلنا على أسماء من أصدر الأوامر (وفق شهادة من ضابط منشق على معرفة بكواليس الأمور):

رئيس الأركان السورية: **علي نور الدين النعسان** (وهومن قيادة هيئة تحرير الشام والنصرة)
وزير الدفاع السوري **مرهف أبو قصرة** (وهو من قيادة هيئة تحرير الشام العسكرية والأمنية)
مدير المخابرات العامة **أنس حسن خطاب**. (من القيادة الأمنية لهيئة تحرير الشام)
ونلاحظ أن مراسلاتهم كانت تبدأ بجملة، عملا بتوجيهات رئيس الجمهورية
وقد صدرت هذه الأوامر إلى الفصائل العسكرية التالية:

1- **الجهاز العسكري والأمني في هيئة تحرير الشام** (من سوريين وأجانب)
2- **الفصائل السورية** التالية:
   - فرقة العمشات (سوريا)
   - فرقة الحمزات (سوريا)
   - حركة أحرار الشرقية (سوريا)

- فرقة المنتصر بالله (سوريا)
- فرقة محمد الفاتح (سوريا)
- فرقة السلطان مراد (سوريا)

3- الفصائل غير السورية التالية:

- حركة المهاجرين السنة في إيران (إيران)
- لواء القوقاز (روسيا)
- لواء الأوزبك (أوزبكستان)
- الحزب الإسلامي التركستاني (الصين)
- كتيبة المغاربة (المغرب)
- الجماعة الطاجيكية (طاجيكستان)
- الجماعة الألبانية (ألبانيا)
- لواء الغرباء (جنسيات مختلفة)
- جماعة البلوش (باكستان)
- جماعة عتبة بن فرقد الأذربيجاني (أذربيجان)
- كتيبة أبو يعقوب التركي (تركيا)
- كتيبة الإيغور

تمكنت "لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان" من معرفة أسماء الأشخاص الذين كلفوا بقيادة فصائلهم في هذه المجازر الجماعية، وقد انتشرت فديوهات يظهر فيها مسلحون أجانب وسوريون يفتخرون بدورهم في هذه المجازر، كذلك مئات الشهادات الموثقة للضحايا.

بعد حملات الاحتجاج والشجب المحلية والدولية على المجازر الواقعة بحق أهلنا في الساحل السوري، اضطر الرئيس المؤقت، لتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ولجنة للسلم الأهلي. وكانت الخطيئة الأولى في تحديد النطاق الزمني للتحقيقات بيوم السادس من آذار 2025 فقط ، كذلك عدم التنصيص على نشر تقرير لجنة التحقيق الختامي، وأخيرا، تنصيب مجموعة أسماء كانت جزءا من خطاب الحقد الطائفي والمروجين له، ناهيكم عن خبرتهم الصفرية في قضايا التحقيق، وغياب الكفاءة والنزاهة والخبرة والاستقلالية عنهم. لذا قام الحقوقيون السوريون بتشكيل فرق عمل ميدانية للرصد والتوثيق ، وأيضاً استنفر نشطاء المجتمع المدني بتشكيل فرق إغاثية لتوفير ما يمكن لإغاثة المنكوبين رغم كل التحديات.

خلاصات عاجلة

إننا نطالب الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاستجابة السريعة لنداء الاستغاثة الذي اطلقته منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في سوريا، والذي أيده ووقع عليه عشرات الآلاف من السوريين والسوريات من كل الأطياف والمناطق:

1- إعلان الساحل السوري وأرياف حمص وحماة مناطق منكوبة إنسانيا.
2- أن تقوم الأمم المتحدة بتدخل إنساني مستدام واسع النطاق في تلك المناطق.
3- أن يشمل تدخل الأمم المتحدة إجراءات الحماية، وإعادة الإعمار، والتأهيل، وبرامج الدعم طويلة الأمد.
4- التنسيق مع المجتمع المدني ومشاركة الجمعيات المحلية في المناطق المنكوبة، للعمل معاً وتوحيد الجهود والموارد لاستجابة منسقة وشاملة، حيث الجهات المحلية مصدر موثوق ومعروف لدى الناس المتضررة وأسر الضحايا.
5- تأسيس لجان مجتمعية في المناطق والقرى المتضررة من شخصيات يثق بها المجتمع المحلي، للمساعدة في الرصد، والتقييم، والاستجابة، والمراقبة.
6- إرسال لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق بكافة الانتهاكات التي حدثت بالمناطق المنكوبة.
7- إرسال لجان مراقبة دولية لمنع مزيد من الانتهاكات ووقف سفك الدم السوري.

نتمنى الاستجابة لهذه المطالب المحقة لمعالجة الكارثة الحاصلة بحق المدنيين في الساحل السوري.

الملاحق:

تضم الملاحق مئات الصفحات والأفلام التوثيقية والشهادات تحت القسم، وهي تحت تصرف أية لجنة تحقيق أممية مستقلة.

لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان

تشكلت اللجنة في 16 شباط/فبراير 2025 بمشاركة 13 منظمة غير حكومية سورية لحقوق الإنسان ومنظمات مدنية سورية داخل وخارج سوريا. إثر "الاجتماع الموسع للقوى والشخصيات المدنية والسياسية السورية". وقد انضمت لها مجموعات عديدة في مختلف المدن السورية. تعمل اللجنة على رصد الانتهاكات التي تقع في سوريا وتشمل دائرة اهتمامها الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والبيئية. قامت اللجنة بعدة دورات تدريبية للكوادر وبشكل خاص في تنظيم الحملات الحقوقية وإعداد التقارير وبناء هيئة سورية مستقلة للعدالة الانتقالية. يضم كادرها الأساسي 57 ناشطا حقوقيا يعملون داخل وخارج سوريا.

للاتصال باللجنة: يمكن مراسلة اللجنة على البريد الإلكتروني:

syrmeeting@gmail.com

sihr.geneva@gmail.com